

بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون



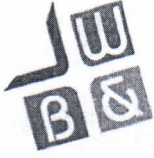
{الموضوع}

في عرس ديمقراطي اعتادت عليه دولتنا دولة القانون الكويت الحبيب تم انتخاب ممثلي الأمة لدى المجلس التشريعي ليكونوا صوت الناخبين لدى صنع القرار في هذا البلد الديمقراطي .
وعلى أثر اعلان فوز المرشحين بتلك الانتخاب برز المعلن إليه الثاني كنائب وممثل عن الشعب وتحديدًا عن الدائرة الثالثة .

وإذ جبل المواطن الكويتي على ارساء واعلاء كلمة القانون ، وبات القانون في هذا البلد يعلو ولا يعلى عليه فإن جميع المرشحين الاخرين ومن لهم حق التصويت والانتخاب بجميع الدوائر قد قبلوا نتيجة الانتخابات وبات من زين أسماءهم بلقب ممثل الشعب هو العضو المبجل بالمجلس التشريعي
((مجلس الأمة الكويتي))

وحيث عرض طارئ ل احد الاعضاء الناجحين بالانتخابات وممثل عن الدائرة الثالثة (المعلن إليه الثاني) تنفي عنه احد الشروط الواجب توافرها واستمرارها في شخصه طيلة مدة تمثيلة النيابة لذا فقد عرض هذا الأمر على المجلس الذي ترأسه المعلن إليه الأول للنظر في حكم اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بشأن اسقاط عضوية المعلن إليه الثاني وفقاً لنص المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي يجرى نصها على ما يلي :-

" إذا فقد العضو احد الشروط المنصوص عليها في المادة 82 من الدستور أو في قانون الانتخاب أو فقد اهليته المدنية سواء عرض له ذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أحال الرئيس



بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون

الأمر لجنة الشؤون التشريعية والقانون لبحثه وعلى اللجنة ان تستدعي العضو المذكور لسماع أقواله إذا امكن ذلك على ان تقدم تقريرها في الأمر خلال اسبوعين على الأكثر من أحواله إليها .

ويعرض التقرير على المجلس في أول جلسة تالية وللعضو أن يبدي دفاعه كذلك أمام المجلس على أن يغادر الاجتماع عند اخذ الاصوات ويصدر قرار المجلس في الموضوع في مدة لاتجاوز اسبوعين من تاريخ عرض التقرير عليه .

ولا يكون اسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمرة ، ويكون التصويت في هذه الحالة بالناداة بالاسم ويجوز للمجلس أن يقرر جعل التصويت سرياً "

وعلى أثر صدور حكم جنائي نهائي ضد المعلن إليه الثاني في الجناية رقم (2011/ 946 جنایات) والذي صدر فيها حكم من محكمة التمييز رقم (2017/1541 تمييز جزائي/1) والذي قضي فيها :-

" بحبس المتهم ثلاثة سنوات وستة أشهر مع الشغل "



وبذلك يكون قد خالف بمقتضاها المادة 82 من الدستور والتي تنص على ما يلي

" يشترط في عضو مجلس الأمة :-

أ- أن يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية وفقاً للقانون .



بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون



ب- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب .

ج- الأقل سنة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .

د- أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

إذ باتت الفقرة (ب) لا تنطبق على المعلن إليه الثاني وذلك وفقاً للثابت من المادة (2) من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ، والتي تنص على ما يلي :-

" يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره "

ومن ثم بات المعلن إليه الثاني غير أهل لعضوية مجلس الأمة بحكم الدستور على نحو لا يصلح معه عرض الأمر للتصويت أو تصحيح المركز القانوني استناداً لأي نص يقل مرتبة من الدستور .

ومن ثم فقد تحقق سبب الطعن المائل لمخالفة المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لحكم الدستور فكان الطعن المائل استناداً للأسباب التالية :-

{ أسباب الطعن }

أولاً : توافر الصفة والمصلحة في الطعن :-

المقرر بالمادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه :-



بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون



" لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليلا عند النزاع فيه "

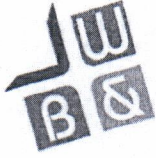
لما كان ذلك وكان المقرر بالمادة (19) من القانون رقم 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة أنه :-

" يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب "

كما وأن المقرر بالمادة (4) مكرر من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية على أنه :-

" لكل شخص طبيعي أو اعتباري الطعن بدعوى اصلية أ/ام المحكمة الدستورية في أي قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة إذا قامت لديه شبهات جدية بمخالفته لأحكام الدستور وكانت له مصلحة شخصية مباشرة في الطعن عليه"

لما كان ما تقدم وكان بطلان عضوية المعلن إليه الثاني على أثر زوال احد الشروط القانونية اللازم استمرارها فيه يترتب عليه أن تصبح عضوية مجلس الأمة عن الدائرة الثالثة شاغرة ويحق للطالب التقدم لشغل هذه العضوية لحيازته لكافة الشروط القانونية اللازمة لذلك ومن ثم فإن الطالب تتوافر به الصفة والمصلحة في الطعن المائل وهو بهذه المثابة يكون مقبول .



بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون

ثانياً : أسباب الطعن الموضوعية :-

ثبوت مخالفة النص المطعون عليه لأحكام الدستور .

المقرر قانوناً أنه لا يجوز للتشريع الأدنى أن يخالف التشريع الأعلى أو يصدر مناقضاً له ، وإذ يقف النص الدستوري على قمة الهرم القانوني بدولة الكويت ومن ثم فإن نصوصه تسمو على أي نصوص ويكون إليه المرجع ويحظر صدور قانون أو لائحة أو مرسوم يخالف أحكامه باعتباره العهد الذي تقوم عليه أركان الدولة .

وإذ الثابت أن الدستور الكويتي قد نص صراحة بالمادة 82 منه على شروط جامعة وحصرية "يجب توافرها فيمن يترشح لعضوية مجلس الأمة إذ عدت هذه المادة الشروط على النحو

التالي :-

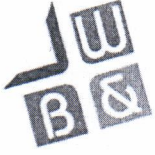
(1) أن يكون كويتي الجنسية .

(2) أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً للقانون الانتخاب .

(3) الآ يقل سنة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .

(4) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها "

وإذ المقرر بالمادة الثانية من قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 أنه :-



بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون



" يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة الى أن يرد عليه اعتباره "

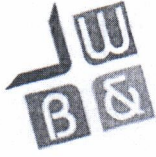
ومن ثم فإن توافر الشرط الثاني من الشروط الحصرية الواجب توافرها في مرشح مجلس الأمة تنحصر عن كل من يصدق عليه وصف المادة الثانية من القانون رقم 1962/35 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة .

عندئذ يكون تخلف هذا الشرط او غيره من الشروط سبباً مباشرة ووحيد وجازم في فقدان المرشح لمقومات ترشحه وأن كان عضواً يكون تخلف هذا الشرط أو غيره من الشروط سبباً مباشرة ووحيد وجازم في فقدانه للعضوية في مجلس الأمة .

وهو الأمر الذي يكون أثره المباشر أعمال هذا الحكم الذي يسمو عن غيره من أحكام القوانين واللوائح والتقرير به دون حاجة إلى أعمال نص آخر أدنى مرتبة في سلم الهرم التشريعي .

وإذ الثابت أن المعلن إليه الثاني قد فقد شرطاً من شروط عضويته بمجلس الأمة على أثر صدور حكم قضائي جزائي نهائي ضده في الجنائية رقم (946 / 2011 جنائيات) والذي صدر فيها حكم من محكمة التمييز رقم (1541/2017 تمييز جزائي/1) والذي قضى فيها :-

" بحبس المتهم ثلاثة سنوات وستة أشهر مع الشغل "



بدر باقر - ضاري الوان

محامون ومستشارون قانونيون

ومن ثم بات أعمال حكم الدستور الذي يسمو على ما عداه من قوانين ولوائح يتقضى سقوط عضوية المعلن إليه الثاني على أثر فقدانه لأحد الشروط اللازمة للعضوية وعندئذ يكون نص المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي تشير إلى أن فقدان العضو لأحد الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب يستتبعه اتخاذ إجراءات اجرائية بتشكيل لجنة وعرض نتيجة عمل تلك اللجنة للتصويت على الاعضاء هو في حقيقته تعطيل وقفز على حكم الدستور الثابت بالمادة 82 منه بما تثبت معه المخالفة الدستورية وتضحى المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة مخالفة لحكم الدستور وتنتع من ثم بعدم الدستورية التي يحتم إلغاؤه وإزالة كافة آثار تطبيقها اعتباراً من تاريخ الفصل في هذا الطعن .

هذا والفرض من اختصاص المعلن إليه الثاني وهو صدور الحكم في مواجهته لما يترتب عليه من ثبوت سقوط عضويته لمجلس الأمة اعتباراً من تاريخ صدور الحكم الجزائي سالف البيان وتحقق حكم المادة 82 من الدستور بحقه .



بناء عليه

أنا مندوب الاعلان سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليهما واعلنتهما بهذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام المحكمة الدستورية بالجلسة التي سيتم تحديدها في يوم
والموافق / / 2018م من الساعة الثانية صباحاً وما بعدها لسماعهما الحكم :-

أولاً : قبول الطعن بعدم الدستورية المائل شكلاً لتوافر الصفة والمصلحة وسداد الكفالة المالية .



بدر باقر - ضاري الوان
محامون ومستشارون قانونيون



ثانياً : وفي الموضوع .

الحكم بعدم دستورية المادة (16) من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما تضمنته من إجراءات مخالفة للدستور تم اتخاذها عند فقدان عضو مجلس الأمة لأحد شروط انتخابه الواردة بالمادة 82 من الدستور ، واعتبار هذه المادة كأن لم تكن مع ما يترتب علي ذلك من آثار اخصها ثبوت بطلان عضوية المعلن إليه الثاني وعدم صحة ما اتخذ بشأنه من إجراءات وتصويت بالمجلس .

مع إلزام المطعون ضدهم المصروفات والأتعاب .

ولأجل العلم ...

م/م س/